

الشيوخ

في الواجهة

برّي: يلعبون معي لعبة حافة الهاوية؟ ليحربوا

مجلس النواب الى الانعقاد في جلسة 13 نيسان كما في جلسة 15 ايار، وبين واجب توجيه الدعوة مرة بعد اخرى قبل ان تنقضي مدة الولاية القانونية للبرلمان الحالي تجنباً لوقوع السلطة الاستراعية في الفراغ. فعل الامر نفسه عندما دعا المجلس الى الانعقاد 45 مرة لانتخاب رئيس الجمهورية، وكان متيقناً من تعذر الانتخاب آنذاك، الا انه تمسك بصلاحياته الدستورية. ثانيها، جزمه بأنه لن يكون في فريق تمديد الولاية في الجلسة المقبلة لا يقترن بقانون جديد للانتخاب. يقول: «يراهنون على تأييدي التمديد، حتى اذا تعذر بظنون ان في وسعهم استدراجي الى القانون الذي يريدون. يلعبون لعبة حافة الهاوية؟ انها شغلي القديمة. ليحربوا».

ثالثها، اعتقاده بان كل الاقتراحات المتداولة لقانون الانتخاب تهاتت تباعاً، واحداً بعد آخر، واورها مشروع التاهيل بعدما نعاها نهائياً قبل ايام. من ثم قول بري انه ذاهب الى تطبيق الدستور، مع تكيده ان من الضرورة الذهاب الى قانون انتخاب وطني واستحداث مجلس الشيوخ بغية انقاذ العهد وفي سبيل مصلحته: «لا يتصورن احد انه عهدي انا، او عهد الرئيس ميشال عون فحسب». وضع بري المفاضلة بين خيار قانون الشبعية بدوائر مرنّة وتطبيق المادة 22. لكل منهما مهلة محددة توجب تأخير اجراء الانتخابات النيابية المقررة قبل 20 حزيران المقبل «بيد ان لا تأجيل لها او تمديداً في معزل عن اي منهما».

رابعها، يقينه من حصول خطته الجديدة المزدوجة الهدف على تأييد اوسع شريحة بين الاقراء «بما في ذلك اولئك الذين يناقشون ما بات معروفاً اننا نرفضه». سمع من رئيس الحكومة تأييده خطته تلك، وبلغ اليه ايضاً ما قاله الحريري عنه في الاوساط اللصيقة به وهو يشجع على انتخاب البرلمان الوطني واستحداث مجلس للشيوخ: «لن تجدوا شيعياً سواه يوافق على التخلي عن صلاحيات اساسية لمجلس النواب»، في اشارة الى المسودة التي اعدّها بري لمشروع استحداث مجلس الشيوخ وتنظيمه وصلاحياته.

بري الآن المادة 22 في صدارة الحدث، ومن ثم التلازم في تطبيق شقيها على انها الباب الوحيد لانقاذ انتخابات 2017، عوّل على بضعة معطيات كشف عنها رئيس المجلس: اولها، تلميحه الى ان تمديد ولاية مجلس النواب سنة كاملة صار من الماضي. ورغم اتهامه بأنه اول المشجعين على هذه المدة، يقول رئيس المجلس انه لم يوافق عليها مرة، لا في الجلسة التي كانت مقررة في 13 نيسان، ولن يكون كذلك في جلسة 15 ايار. يضيف: «لم وافق سوى على تمديد مقترن بقانون جديد لمدة محددة ترتبط بالمهلة الكافية لاجراء الانتخابات النيابية على اساسه، وهي في احسن الاحوال اربعة اشهر ليس اكثر». الا انه يفصل بين دعوته

استحداث مجلس الشيوخ بالضرورة. بل يسير الوصول اليهما في الموازة فينتجان معاً. مع ان ما قيل في هذا الموضوع منذ اقرار الاصلاحات الدستورية عام 1990 ان استحداث مجلس الشيوخ يلي انتخاب مجلس نواب وطني لا طائفي. فسّر ثانياً انتخاب البرلمان الوطني على انه مناصفة بين المسيحيين والمسلمين، من دون ان يلحظ توزيعاً مذهبياً داخل كل منهما، على نحو مغاير لمغزى اقتران هذا البرلمان باستحداث مجلس للشيوخ، وهو ان يكون المجلس المنتخب وطنياً بكل ما للكلمة من معنى، فيُنتخب بلا حساب المناصفة الطائفية، وانما تبعاً لما تفضي اليه نتائج الانتخابات النيابية العامة. على ان يصير في المقابل الى ضمان حقوق الطوائف والمذاهب في مجلس الشيوخ الذي يلحظ بدوره تمثيلاً متساوياً لها فيه.

منذ اقراره، ما خلا احاديث عابرة غير ذات مغزى، لم يصّر مرة الى الخوض في اجراءين مؤجلين الى امد غير محدد، لم يصيغ اتفاق الطائف سبل الوصول اليهما وتنظيم انتخابهما واليهنما، ولا بالتاكيد توقيتهما، فاجريت اربع دورات انتخابات نيابية عامة (1992 و1996 و2000 و2005 و2009) منذ انكسرت التفكير في وضع المادة 22، بشقيها المتلاصقين، موضع التنفيذ. ناهيك بولاية تمديد كاملة للبرلمان (2013 - 2017). بيد ان وضع

في الايام الاخيرة وضع الرئيس نبيه بري على طاولة التداول مشروعين: احدهما قانون انتخاب يعتمد النسبية وفق دوائر مرنّة تكبر او تصغر تبعاً للتوافق الذي يمكن ان تحوزه، والاخر تطبيق المادة 22 من الدستور. هذالك كل حوار وتشاور خارجهما قليل الاهمية

نقولاً ناصيف

ما بات يقوله رئيس مجلس النواب نبيه بري انه ذاهب الى تطبيق الدستور، وليس الى وضع قانون جديد للانتخاب فحسب. بيد ان ما افصح عنه بفتح الباب على ورشة دستورية أكثر منها الخوض في تقسيم دوائر قانون انتخاب جديد، لت المناقشات والمشاورات والاتصالات والاقتراحات المتطايرة من فوق رؤوس الافرقاء جميعاً.

ليست المرة الاولى يطرح بري استحداث مجلس للشيوخ مقترناً بانتخاب مجلس نيابي خارج القيد الطائفي. المرة الاخيرة كانت الى طاولة الحوار الوطني ابان الشغور الرئاسي، وكان ينتظر أجوبة الجالسين اليها عن هذه الخطة، قبل ان تطيح الخلافات الطاولة وتنسف اعمالها نهائياً. طرح الفكرة نفسها في ما مضى الرئيس سعد الحريري في مرحلة غيابه عن البلاد.

لم تختلف مقاربة بري انشاء مجلس الشيوخ الآن عما كان طرحه قبل سنتين، مجتهداً في تفسير المادة 22 من الدستور التي ترعى في ان انتخاب برلمان وطني لا طائفي واستحداث مجلس للشيوخ، على نحو مغاير لما نصت عليه المادة:

فسر اولاً كلمة «مع» بأنها تعني الحاضر والمستقبل في وقت واحد، كي يقول ان في الامكان حصول هذين الاجراءين بالتزامن، من غير ان يسبق انتخاب البرلمان الوطني غير الطائفي

الحري عن بري: لن تجدوا شيعياً سواه يوافق على التخلي عن صلاحيات اساسية لمجلس النواب

بري: تطبيق المادة 22 لمصلحة العهد. ليس عهدي ولا عهد الرئيس الحريري، بل عهد الرئيس عون (هيلم الموسوي)



مقال

مناقشات قانون الانتخاب: سلطة تهددنا بالخراب لتثبيت وجودها

لقانون طائفي إذا نال تأييد أكثرية الأطراف الأخرى! الواقع اليوم أننا أمام قوى لديها الرغبة في تكريس انقسام طائفي عمودي وقوننته، لكن ليس لديها القدرة لتحقيق ذلك وحدها، فتتكل ضمناً على قوى قادرة على إحداث نقلة نوعية في النظام السياسي من خلال الإصرار على إقرار قانون عصري للانتخابات. غير أنها لا ترغب في ذلك، بحجة أنها لا تريد أن تختلف مع أحد، وهذا أيضاً يندرج في إطار المناورة التي تلزم أصحابها فيصبحون أسرى تفاصيلها!

الآن، تفصلنا أيام عن موعد التجديد للنظام الحالي المتهالك، أيأ كان قانون الانتخاب الذي سيُعمد، «ستيني» أو «تاهيلي طائفي»، وإلا نذهب نحو المجهول في حال انتهاء الولاية الممددة للبرلمان. لكن الذي يجري فعلياً، هو وضع اللبنانيين في مواجهة معضلة مفترضة من قبل قوى السلطة مجتمعة، حول الفراغ وعدم الفراغ والنقاش في مواد دستورية مختلفة. لكن الهدف الفعلي هو إغراق اللبنانيين بالقلق على المصير والوجود، وتهديد التوازنات الطائفية، وإشغال الناس بأخبار اجتماعات الطبقة السياسية وجهودها للوصول إلى تسوية توافقية. فتكون النتيجة أن هذه الطبقة نجحت مرة جديدة في تجنب لبنان واللبنانيين السقوط، بينما الحقيقة هي أن قوى السلطة جنبت نفسها، ومتحدة، السقوط!

الطائفية باعتبارها الوسيلة التعبوية الوحيدة لتحشيد اصطفافات تُشعر الآخر أو بالأصح الشريك المفترض بالجهوزية للذهاب إلى المجهول مهما كلف الثمن. هي لعبة قديمة - جديدة مموجة يدخل عليها بين الحين والآخر لاعبون جدد، يقدمون أنفسهم بأنهم من خارج نادي التقليديين السياسيين الذين أمعنوا في الفساد، وأنهم يسعون إلى الإصلاح والمواطنة. ولأن السياسة تقوم على الوقائع والأفعال، وليس على النيات مهما صلّحت، يلجأ هؤلاء إلى استعارة الآليات والأساليب ذاتها التي بنى عليها التقليديون إماراتهم الطائفية، عليهم بذلك يجارونهم طائفية ومحاصصة ونفوذاً.

لذا، لم يعد خفياً على المتابعين والمهتمين أن منطلق النقاش حول إنتاج قانون جديد للانتخابات النيابية يُستهل بالمانورة الرخيصة التي تقوم على الإحساس بالامتلاء لدى كل طرف عندما ينجح في رمي كرة التعطيل في ملعب الآخر، أو حينما يُحرج الطرف الآخر بالمرزايدة «الوطنية» من خلال طرح شعارات براقة حول سعيه لإحفاق توازن وطني عبر تمسكه بقانون طائفي أو مذهبي، والأدهى يتجلى بمحاولة التذاكي على الناس حين يقول إنه مع قانون وطني يجمع ولا يفرق، وإنه في الوقت نفسه سيصوت

محمد عبيد

قال الإمام السيد موسى الصدر بتاريخ 24/11/1969: «يجب أن نميز بين صيغة المجتمع التي هي «التعايش» بين مجموعات حضارية في وطن واحد على أساس الحرية، ذلك أن التعايش أقدم من الميثاق الوطني، وبين النظام القائم على الطائفية السياسية التي تتركس الانعزال والقوقعة والتي تهدد التعايش... والتجارب التي مر بها لبنان منذ «لبنان الصيغة» أكبر دليل». تبدو المرحلة التي نعيش الآن شبيهة إلى حد كبير إلى البحث عن الصيغة التي يجب أن يقوم عليها هذا اللبنا وعلاقات مكوناته الاجتماعية - الطائفية بعضها مع بعض، وما تخترنه نياتهم من محاولات لإنكار المتغيرات الاجتماعية - السياسية الكامنة التي تتراكم والتي تحفر عميقاً في قلب النظام وتؤسس فيه لخواء يهزه فيسقطه مرةً ويعدله مرات أخرى أو يزرع فيه فوضى مقوننة مستدامة كالتي شهدناها ونشهدها منذ الانتخابات النيابية عام 1992. لكنها المرة الأولى منذ إقرار اتفاق الطائف وتعديله عرفياً بتسوية الدوحة وقف اللبنانيون فيها بعضهم بمواجهة البعض الآخر من دون وسيط «غريب» اعتمده. فسارعوا لاستنهاض سلاحهم التقليدي:

بأن مصادر نيابية اشتراكية أكدت لـ«الأخبار» أن «الحزب الاشتراكي لا يريد فتح ملف مجلس الشيوخ الآن، وأبلغنا حتى حليفنا الرئيس بري بذلك، لأن هذه المسألة مرتبطة بسلة واحدة هي تطبيق الطائف والإغاء الطائفية السياسية وتشكيل مجلس نواب وطني»، معتبراً أن «الطرح الآن بهذه الصيغة هدفه التوتير ووضع المسيحيين في مواجهة الدروز من دون سبب».

اجتماع الخارجية «عقيم»

على الرغم من الرفض الكلي من قبل بري وجنابلات للقانون «التاهيلي»، إلا أن القانون كان حاضراً في اجتماع أمس، مع تصدّر مشروع النسبية الذي طرحه بري، إلى جانب النقاش حول ما إذا كان البحث في تشكيل مجلس شيوخ يسير بالتوازي مع قانون الانتخاب أو يتم الفصل بين المسالتين. وأسهم غياب الوزير علي حسن خليل عن الاجتماع، الذي ربّما كان مشغولاً أو «تُشاعل»، في تظهير موقف الرئيس بري المعارض، بعد أن كان بري قد تلقى أول من أمس إشارات إيجابية بعد لقاء الحريري مع عون. لكن الإيجابية سرعان ما تلاشت مع تصريحات لباسيل اعتبرها رئيس المجلس سلبية.

غياب وزير المال عن الاجتماع عوضه حضور العريضي الذي زار عين التينة أمس، واضعاً بري في أجواء الاجتماع. وأكد أكثر من مصدر شارك في اجتماع الخارجية أمس أنه لم يتم التوصل إلى أي اتفاق ولم يحدّد اجتماع مقبل. ففي حين كان هدف بري من طرح تشكيل مجلس الشيوخ المساعدة للوصول إلى قانون انتخاب على أساس نسبي وتخفيف حدة الطائفية فيه، لا يزال باسيل ومعه الحريري يطالبان بالقانون «التاهيلي»، ومعه تشكيل مجلس الشيوخ، بما يفرّغ الخطوة من معناها. وقالت المصادر إن «العريضي سأل الحاضرين إن كان خيار التصويت على قانون الانتخاب لا يزال مطروحاً أم أن الأمر سيتم بالتوافق»، فردّ النائب الآن عون بأن «الأمر يجب أن يتم بالتوافق لكن التصويت خيار مطروح». وبعد أن ذكر العريضي بأن قانون الانتخاب أمر مصري ويجب أن يتم بالتوافق، قال عون: «كنتم ذاهبون إلى التمديد من دون توافق»، وتدخل بعدها معاون السياسي للأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله الحاج حسين خليل، مؤكداً أن «قانون الانتخاب أمر كبير لا يجوز أن يحصل عليه شرح وطني».

ولخصت مصادر مشاركة نتيجة المشاورات بأن «أول نتيجة هي سقوط جلسة التمديد، أما النتيجة الثانية فهي أن الجميع باتوا أمام حتمية التوصل إلى قانون انتخاب، لأن الفرص بدأت تضيق». هذا في ما يُرتجى من الاجتماع. أما في الوقائع، فبعد الإيجابية التي ظهرت نتيجة قبول جميع القوى بمشروع الرئيس بري القائم على إنشاء مجلس شيوخ وإقرار قانون الانتخابات النيابية وفق النظام النسبي، عاد «التاهيلي» من بوابة التيارات، المستقبل والوطني الحر، لتعود الأزمة إلى مربعها الأول، ولتصبح البلاد أمام أربعة خيارات: الاتفاق على مشروع بري، إقرار «التاهيل الطائفي»، التمديد (بقانون أو بالعودة إلى «الستين»)، أو الفراغ. وفي الخيارات الثلاثة الأخيرة، أزمة وطنية كبرى.